الأمم المتحدة
A/RES/77/282
الجمعية العامة
Distr.: General
3 May 2023

الدورة السابعة والسبعون
البند 18 من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 26 نيسان/أبريل 2023

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/77/L.59)]

282/77 - بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الترابط الإقليمي والأقاليمي بين البنى التحتية

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع على اتخاذ تدابير للتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل النهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي أقرت فيه بأن الاستثمار في البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود شرط مسبق لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس[1]،

وإذ ترحب بعقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 6 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وكذلك باعتماد قرارات، بما في ذلك خطة تنفيذ شرم الشيخ،

وإذ ترحب أيضا بإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإذ تشير إلى أهمية تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الأساسية، بما في ذلك البنى التحتية، تمشيا مع الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومع مراعاة تأثير هذا القطاع على التنوع البيولوجي،

وإذ تشير إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[2]، الذي يشدد على الحاجة إلى تعزيز منعة البنى التحتية الحيوية الجديدة والقائمة، بما في ذلك البنى التحتية للمياه، والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمرافق التعليمية، والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية، من أجل ضمان أن تبقى آمنة، وفعالة ومؤدية لوظائفها أثناء وقوع الكوارث وبعد وقوعها بهدف توفير الخدمات المنقذة للأرواح والأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، المعنون "الخطة الحضرية الجديدة"، الذي أيدت فيه الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والتي تشدد على ضرورة تعزيز الترابط بين البنى التحتية،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017[3]، الذي أكد فيه الوزراء والممثلون السامون ضرورة تعزيز ترابط البنى التحتية باتخاذ إجراءات ملموسة، بما يفضي إلى تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر في التخطيط للبنى التحتية وإنشائها، وشددوا على ضرورة إيجاد حلول فعالة لتحقيق إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود يسهل الوصول إليها وتكون مراعية للمناخ وفعالة في استخدام الموارد وتقلل من مخاطر الكوارث وتأثيراتها، من خلال إقامة شراكات منسقة أقوى على جميع المستويات، إضافة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر وتطوير الخبرات في هذا المجال،

وإذ تشدد على أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعطل الأداء العادي للأسواق المفتوحة، وترابط سلاسل الإمداد العالمية وتدفق السلع والخدمات الأساسية، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بالنقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة والترابط،

وإذ تلاحظ مع القلق أن البيئة العالمية تغيرت تغيرا كبيرا في عام 2022، بتصاعد التوترات والنزاعات الجيوسياسية والأزمات المتعددة الحالية، مما أدى إلى زيادة في الضغط على الغذاء، والطاقة والتمويل، أضرت بالعديد من البلدان في جميع أرجاء العالم،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) القرار 283/69.

(3) E/HLS/2017/1.

وإذ تحيط علما بالتقارير الموجزة التي قدمها فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل بشأن الأزمة الثلاثية الأبعاد، وإذ تشدد على الدور الحيوي لنظم البنى التحتية في ضمان إيصال السلع والخدمات الأساسية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث تأخذ بالارتفاع نتيجة لتزايد عدد وقيمة الأصول المعرضة للأخطار، وإذ تقر بأن الكثير من الكوارث يزداد تواترا وشدة، مع تفاقم آثارها بفعل تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر والتدهور البيئي، مما يعوق إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، وبأن الصدمات وعوامل الإجهاد المتصلة بالمناخ تقوض استقرار نظم البنى التحتية وقدرتها على العمل وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، ولا سيما أكثرها ضعفا، وإذ ترحب في هذا الصدد بدعوة الأمين العام إلى اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض بواسطة نظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات، وإذ تشير إلى إطلاق شراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر ونظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية،

وإذ تشدد على أن البنى التحتية تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أهمية البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة،

وإذ تؤكد ضرورة تعزيز التعاون والشراكات على جميع المستويات للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، وإذ تشير إلى أن الديمقراطية، والحكم الرشيد وسيادة القانون، إضافة إلى وجود بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي، أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع،

وإذ تسلم بأن الاستثمارات في البنى التحتية تتسم بالأهمية الأساسية لخطط التعافي الاقتصادي لكثير من الحكومات بوصفها وسيلة لإيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، والتصدي لأوجه عدم المساواة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات في المستقبل وبأن تعزيز الترابط يمكن أن يسهم في منعة واستقرار السلاسل الصناعية وسلاسل الإمداد العالمية والتنويع الاقتصادي، إضافة إلى التصدي للأزمات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والتصحر،

وإذ تسلم أيضا بضرورة إعطاء الأولوية لإقامة بنى تحتية جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود والتعجيل بها وتوسيع نطاقها، وتعزيز الترابط بين نظم البنى التحتية الشاملة والمتعددة الوسائط والخدمات الحيوية لتعزيز قدرتها على التكيف والحد من خطر التعطل المتتابع للبنى التحتية في حالة وقوع كوارث،

وإذ تشير إلى قرارها 213/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، المعنون "دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة"، وقرارها 197/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، المعنون "السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط"، وقرارها 212/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، المعنون "تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، التي أقرت فيها بأن البنى التحتية للنقل تتسم بأهمية أساسية للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 170/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، المعنون "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، الذي أكدت فيه قيمة النُهُج الإقليمية والأقاليمية، التي يمكنها تحقيق جملة من المزايا منها تعزيز نشر الطاقة المتجددة والمستدامة عن طريق تيسير تبادل الخبرات، والحد من تكاليف المعاملات، والاستفادة من وفورات الحجم، وإتاحة قدر أكبر من الترابط عبر الحدود من أجل تعزيز موثوقية نظم الطاقة وقدرتها على الصمود وزيادة بناء القدرات على الصعيد المحلي، ونوّهت بالعمل الذي تضطلع به المنظمات والمبادرات في هذا الصدد،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها 150/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة"، الذي سلّمت فيه بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المطردين والمنصفين والشاملين للجميع، والقدرة على المنافسة، وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف، والتجارة والتنمية، والقضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي، بما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي، وإذ تحيط علما بتوصيات الأمين العام، الواردة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"[4]، بتحسين التعاون الرقمي،

وإذ تشير إلى قرارها 213/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة"، الذي تسلط فيه الضوء على ضرورة تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض البنى التحتية،

وإذ تشير أيضا إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 9/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "الهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود"[5]، الذي شُجّعت فيه الدول الأعضاء على القيام بجملة أمور منها تشجيع الاستثمار في البنى التحتية المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، والقادرة على الصمود أمام المناخ، والفعالة من حيث الموارد، التي تمنع تجزئة النظم الإيكولوجية وتساهم في أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وبالتالي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة،

وإذ تسلم بأهمية معالجة الضعف الذي تواجهه بشكل خاص البلدان غير الساحلية، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تؤكد من جديد في هذا الصدد أن إعلان ألماتي[6] وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[7] وثائق تشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها في التنمية على الصعد الوطني،

---

(4) A/75/982.

(5) UNEP/EA.5/Res.9.

(6) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003* (A/CONF.3/202)، المرفق الثاني.

(7) القرار 137/69، المرفقان الأول والثاني.

والثنائي، ودون الإقليمي، والإقليمي والعالمي، وإذ تشدد على الدور الحيوي لبلدان المرور العابر في هذا الصدد،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز الترابط بين الجزر وربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمداد العالمية، بما في ذلك عن طريق إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة، وإذ تشجع مبادرات النقل المستدام، بما في ذلك في سياق إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، وإذ تسلم بأن سد الفجوة في تمويل البنى التحتية يتطلب تمويلا من القطاعين العام والخاص مصحوبا بالتعاون التقني، بما في ذلك الدعم التقني، وتنمية المهارات، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وإذ تشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار ووضع برامج لتخطيط المشاريع وإقامة مشاريع مقبولة مصرفياً، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، وكذلك معالجة الحواجز التي تعوق الاستثمار،

وإذ تلاحظ أهمية الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، كل في إطار ولايته، من أجل تعزيز الترابط الإقليمي والأقاليمي وإقامة بنى تحتية جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود وتسهم في التنمية المستدامة، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة تعزيز تنسيق جهودها المبذولة في هذا الصدد،

1 - ***تؤكد من جديد التزامها الراسخ*** بإقامة بنى تحتية جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير وصول الجميع إلى البنى التحتية بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة؛

2 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام السياسي القوي بتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الهدف 9، لتيسير إقامة البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي، والتكنولوجي والتقني المقدم لها؛

3 - ***تسلم*** بأهمية تعزيز الترابط وبضرورة إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف والشراكات الدولية من أجل إقامة بنى تحتية جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود؛

4 - ***تلتزم*** بتعزيز ترابط البنى التحتية كوسيلة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات في المستقبل، وتقر بأنه يمكن تحقيق ذلك بوسائل منها تعزيز استقرار سلاسل الإمداد العالمية، وتحسين الترابط بين نظم النقل المتعددة الوسائط والقابلة للتشغيل البيني، والاستثمار في البنى التحتية الممكّنة رقميا، وتيسير التجارة، وتشجع على مواصلة التعاون الإقليمي في هذا الصدد والنهوض به، ولا سيما في مجال تعزيز الترابط بين البنى التحتية للنقل والطاقة والبنى التحتية الرقمية، بما في ذلك من خلال توثيق التعاون في ميادين العلوم، والتعليم والتكنولوجيا والابتكار؛

5 - ***تكرر تأكيد*** الالتزام بإقامة مشاريع البنى التحتية الإقليمية المستدامة التي تحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، بما يعزز النمو المنصف للمناطق عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وتشجع التفاعلات والترابط بين المناطق الحضرية والريفية عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وشبكات التكنولوجيا والاتصالات والبنى التحتية، بما في ذلك الترابط بين المدن والمناطق المحيطة بها، والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، إضافة إلى تعزيز الروابط بين الأرض والبحر، حسب الاقتضاء؛

6 - ***تشدد*** على أن إقامة البنى التحتية ينبغي أن تكون شاملة للجميع، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التشاور المكثف مع المجتمعات المحلية المتأثرة، بما في ذلك بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشجع الدول الأعضاء على إتاحة الفرص لإشراك الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، في جميع مراحل العملية لتحديد البنى التحتية، وتصميمها وبنائها وصيانتها، وتشدد أيضا على أهمية ضمان وصول الجميع إلى البنى التحتية بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة؛

7 - ***تشدد أيضا*** على ضرورة تشجيع الاستثمارات في البنى التحتية التي تتسم بأنها مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا؛

8 - ***تشدد كذلك*** على أن البيئة الطبيعية تشكل جزءا لا يتجزأ من نظم البنى التحتية، وتقر بأن البنى التحتية الطبيعية يمكن أن تتضمن شبكات مخططة ومدارة استراتيجيا من الأراضي الطبيعية، والمياه والتربة، من قبيل الغابات والأراضي الرطبة، والمناطق الطبيعية المتصلة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وغيرها من المساحات المفتوحة التي تحفظ أو تعزز قيم النظم الإيكولوجية ووظائفها وتوفر منافع مرتبطة بذلك للمجموعات التي تقطنها من البشر، ويمكن أن توفر بدائل أو مكملات فعالة من حيث التكلفة وقادرة على الصمود للبنية التحتية المبنية؛

9 - ***تدعو*** إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بوسائل منها تحسين البنى التحتية للنقل، وتعزيز الترابط وتيسير التجارة والاستثمار، وتكرر تأكيد دعوتها الموجهة إلى الدول لكفالة الأداء العادي للأسواق المفتوحة، وترابط سلاسل الإمداد العالمية والسفر عبر الحدود للأغراض الضرورية، ولتعزيز استدامة سلاسل الإمداد وقدرتها على الصمود؛

10 - ***تسلم*** بأهمية التعاون في إنشاء شبكات نقل مأمونة وميسورة التكلفة وميسّرة ومستدامة مدعومة بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتلتزم بتعزيز دور النقل المستدام في إيجاد الوظائف، وتيسير التنقل وتحسين كفاءة سلاسل اللوجستيات في الربط بين الناس والمجتمعات المحلية، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بما يتيح فرصا متكافئة للجميع ولا يترك أحدا خلف الركب؛

11 - ***تشجع*** الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين على تشجيع الاستثمارات في إقامة نظم طاقة مستدامة، وموثوقة، وحديثة، ومنصفة وشاملة للجميع، بوسائل منها تعزيز نظم الطاقة من خلال إقامة روابط عابرة للحدود بين الشبكات، حسب الاقتضاء، وعلى تعزيز ما تستخدمه من أشكال الترابط بين أنواع الطاقة، وربط أسواق الطاقة الإقليمية، وزيادة أمن الطاقة على الصعيد العالمي، وتعترف بالجهود المبذولة من أجل تعزيز استقرار إمدادات الطاقة وموثوقيتها لتقليل المخاطر الناجمة عن حالات التعطل؛

12 - ***تسلم*** بمساهمة الرقمنة في التنمية وبأن الاقتصاد الرقمي يشكل جزءا مهما ومتناميا من الاقتصاد العالمي، وتعرب عن القلق إزاء وجود فجوات وأوجه عدم مساواة رقمية كبيرة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهي حالة قد تتفاقم إذا لم تجر إدارة رقمنة الاقتصاد والتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا والابتكار بعناية، وتلتزم بمضاعفة الجهود لضمان وصول الجميع إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة، وذلك عن طريق تعزيز الاستثمار في البنى التحتية الرقمية، والتدريب على المهارات الرقمية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وكذلك من خلال السياسات المحدّدة الأهداف، وخاصة الموجهة للنساء والفتيات، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، لسد الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها وبناء عالم رقمي مفتوح، وحر وآمن؛

13 - ***تسلم أيضا*** بأن ثمة ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكأداء التي تواجهها البلدان النامية في التعامل مع التكنولوجيات الجديدة والحصول عليها، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية، وعدم كفاية الموارد، والبنى التحتية، والتعليم، والقدرات، والاستثمار والقدرة على الاتصال الإلكتروني، وكذلك المسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا، ووضع المعايير وتدفقات التكنولوجيا، وتحث في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة على النظر في ضمان توفير التمويل المناسب للتنمية الرقمية ووسائل التنفيذ الكافية، بما في ذلك تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل تهيئة مجتمع متمكن رقمياً واقتصاد يقوم على المعرفة؛

14 - ***تشدد*** على ضرورة تعزيز قدرة البنى التحتية الرقمية على الصمود، وتسلم في هذا الصدد بأن الشبكات والنظم الرقمية ينبغي أن تتشر مع مراعاة الأخطار والمخاطر التكنولوجية، وبأنه من المهم، في سياق تعزيز الخدمات الرقمية والترابط بين البنى التحتية، زيادة الاستثمارات في أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي استخدامها؛

15 - ***تسلم*** بالدور الحيوي للعلم، والتكنولوجيا والابتكار في تحسين قدرات البنى التحتية القائمة، وخفض تكاليف الصيانة والتشغيل، وتصميم بنى تحتية جديدة جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، وتشجع على تعزيز دعم بناء قدرات البنى التحتية للبلدان النامية وعلى تشجيع مشاريع البحث والتطوير المشتركة بين البلدان فيما يتعلق بالبنى التحتية؛

16 - ***تشدد*** على أهمية تبادل الخبرات، والتجارب والتكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة تعزيزا للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال توفير إمكانية الحصول على تكنولوجيا الطاقة النظيفة واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز التعاون، بسبل منها المبادرات التي تتصدى للتحديات البيئية وتسهم في حماية البيئة والنظم البيئية، مع كفالة تقديم ضمانات اجتماعية وبيئية؛

17 - ***تسلم*** بأن تلبية الاحتياجات الاستثمارية في مجال إقامة البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود تتطلب استثمارات كبيرة محددة الأهداف من القطاعين العام والخاص الدوليين والمحليين مصحوبة بالتعاون التقني إضافة إلى التغلب على الحواجز التي تعوق الاستثمار، بما في ذلك المخاطر العالية المتصورة والحقيقية المتصلة بالاستثمارات المستدامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وعدم وجود قنوات لإعداد مشاريع استثمارية مستدامة مقبولة مصرفيا، وتسلم أيضا بالحاجة إلى المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار، ووضع برامج لتخطيط المشاريع وإقامة مشاريع مقبولة مصرفيا، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، وتشدد على أهمية تعزيز بيئات

السياسات والأطر التنظيمية الوطنية والدولية وكذلك ضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشاريع البنى التحتية، وتلاحظ أن ثمة مجالا للقيام بالمزيد من العمل من أجل إيجاد مناخات تنافسية للأعمال التجارية والاستثمار، وتشجع على استخدام أدوات وآليات مبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة، والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من حدة المخاطر وهياكل التمويل الجماعي؛

18 - ***تشدد*** على أهمية تنفيذ المعايير، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإقامة البنى التحتية، تمشيا مع الأطر القانونية الوطنية ذات الصلة، وتشجع الدول الأعضاء على النظر في إدماجها في السياسات الوطنية؛

19 - ***تحيط علما*** بمبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالاستثمار في البنى التحتية ذات النوعية الجيدة، وهي مجموعة من المبادئ الطوعية وغير الملزمة التي اعتمدتها مجموعة العشرين؛

20 - ***تحيط علما أيضا*** بالمبادئ الدولية للممارسات الجيدة المتعلقة بالبنى التحتية المستدامة التي وضعت كجزء من تنفيذ قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019 بشأن البنى التحتية المستدامة[8]؛

21 - ***تلاحظ*** أهمية الإدارة السليمة للبنى التحتية على مدى دورة حياة المشاريع لضمان الفعالية من حيث التكلفة، والكفاءة الاقتصادية، والمساءلة، والشفافية، والنزاهة في الاستثمار في البنى التحتية على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال عملية شراء مفتوحة؛

22 - ***تشدد*** على أن عمليات التشغيل الفعال لنظم البنى التحتية، ورصدها وصيانتها، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات المبتكرة، تتسم بالأهمية الأساسية لضمان الكفاءة الاقتصادية، والنوعية الجيدة، والقدرة على الصمود وتوفير الخدمات الأساسية دون انقطاع، وتشجع البلدان على إجراء تقييم لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وكفالة مواءمة خطط البنى التحتية مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وعمليات تقييم المخاطر على جميع المستويات، وجعل تقييمات مخاطر الكوارث التي تشمل أخطارا متعددة شرطا أساسيا فيما يتعلق بالبنى التحتية، وإجراء اختبارات منتظمة لقدرة البنى التحتية الحالية على تحمل الإجهاد وكفالة أن تتضمن المشاريع المخططة والمشاريع المقبولة مصرفيا مقاييس للأخطار المتعددة وغيرها من المقاييس بهدف تقييم المخاطر والوقاية منها والتخفيف من حدتها؛

23 - ***تحيط علما*** بالمبادئ المتعلقة بقدرة البنى التحتية على الصمود[9]، وتقر بأن تلك المبادئ يمكن أن تدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع وأنظمة وسياسات مستنيرة بمخاطر الكوارث وقادرة على الصمود للبنى التحتية على المستويات المحلي والوطني والإقليمي ويمكن أن تسهم في إيجاد فهم مشترك بين القطاعين العام والخاص لمعايير التصميم القادرة على الصمود للمكونات الحيوية لنظم البنى التحتية استنادا إلى الأدلة العلمية على المخاطر؛

(8) UNEP/EA.4/Res.5.

(9) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، "المبادئ المتعلقة بقدرة البنى التحتية على الصمود"، 2022.

24 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تدعم بناء قدرات البلدان النامية في مساعيها إلى سد الثغرات في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى البرامج القطرية، فيما يتعلق بكيفية استخدام التمويل العام للاستفادة من الاستثمار الخاص من أجل إقامة مشاريع تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وتشجع على استكشاف نهج مبتكرة قائمة على المنصات لتنسيق التمويل من القطاعين العام والخاص والمساعدة التقنية وزيادتهما وتوجيههما من أجل إقامة البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود؛

25 - ***تدعو*** وكالات الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مثل المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب الشركاء في التنمية، مثل مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتعزيز وتيسير الترابط والتكامل الإقليمي من خلال إقامة بنى تحتية جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود ومن خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والتقني، ولا سيما الدعم المقدم إلى البلدان النامية؛

26 - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى عقد حوار غير رسمي مدته يوم واحد للجمعية في دورتها الثامنة والسبعين، في حدود الموارد المتاحة، بشأن موضوع بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال ترابط البنى التحتية، يمكن أن يكون بمثابة فرصة لتقديم مقترحات للمساهمة في تعزيز الاستثمارات في بنى تحتية جيدة النوعية يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، بما في ذلك إمكانية إنشاء منصات للسياسات تحت رعاية الأمم المتحدة.

الجلسة العامة 69
26 نيسان/أبريل 2023